تحرك عاجل

ناشطان سودانيان على وشك الترحيل

يواجه الناشطان السودانيان القاسم محمد سيد أحمد والوليد إمام حسن طه خطرًا وشيكًا بترحيلهما من المملكة العربية السعودية إلى السودان، حيث يتهددهما خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وكانا محتجزين بالمملكة العربية السعودية منذ 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، دون توجيه تُهمٍ لهما أو محاكمتهما؛ كما أنهما يعتبران سجيني رأي.

وفقًا لمعلومات وردت لمنظمة العفو الدولية، استدعت سلطات السجن **القاسم محمد سيد أحمد** و**الوليد إمام حسن طه** للاستجواب في 5 يونيو/حزيران 2017 بسجن الحائر بالرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، حيث يجري احتجازهما منذ 21 ديسمبر/كانون الأول 2016. واستُجوبا، داخل زنزانتين منفصلتين وهما معصوبا الأعين ومُكبلا الأيدي، بشأن من الذي يكفل إقامتهم وإقامة أسرتيهما في المملكة العربية السعودية؛ وما إذا كانا مدينين لأحد أو كان لهما ديون مُستحقة؛ وما إذا كان لديهما ممتلكات بالمملكة. كما طُلب منهما أن يحررا توكيلاً عامًا لأحد أفراد أسرتيهما داخل المملكة لإدارة ممتلكاتهما داخل البلاد. وفيما يتضح، أحضر موظفون، يُعتقد بأنهم من وزارة الداخلية، جوازي سفرهما من مقر عملهما، في 7 يونيو/حزيران 2017. ولم يحصلا على تمثيل قانوني.

وكانت المرة الأخيرة التي استُجوب فيها كلا الرجلين في مارس/آذار 2017، حينما أخبرتهما سلطات السجن أنه يجري احتجازهما واستجوابهما بأمرٍ من السلطات السودانية. كما أخبرهما ضباط أمن تابعون لـ"المديرية العامة للمباحث" (المعروفة أيضًا بـ"المباحث") أنهما محتجزان في الوقت الحالي انتظارًا للمحاكمة، والتي قد يواجها بعدها إما السجن أو الترحيل إلى السودان. ولقد أثار ما جاء في محتوى الاستجواب الأخير، وما قاسياه من سوء المعاملة في 5 يونيو/حزيران 2017، إلى جانب إحضار جوازي سفرهما ـ أثار المخاوف بأن

السلطات تمهد لترحيلهما إلى السودان، حيث يتهددهما خطر التعرض للمزيد من الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وكان القاسم سيد أحمد والوليد إمام محتجزين بسجن الحائر، دون أن تُوجه لهما أي تهم، منذ اعتقالهما في 21 ديسمبر/كانون الأول 2016. واستُجوبا حوالي ثماني مرات، في أغلب الأحوال، حول أنشطتهما على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك عقب تأييدهما للعصيان المدني في السودان على موقع "فيسبوك" في ديسمبر/كانون الأول 2016.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السعودية إلى أن تُفرج عن القاسم سيد أحمد والوليد إمام، على الفور ودون شرط أو قيد، حيث أنهما سجينا رأي، لم يُحتجزا إلا لمجرد ممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير؛
- حث السلطات، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، على ألا تقوم بترحيل الرجلَيْن إلى السودان، حيثما يتهددهما خطرٌ فعلي بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 20 يوليو/تموز 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء
جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرميّن الشريفيّن
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: (عبر وزارة الداخلية)
+966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)
تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية، ص.ب 2933، طريق المطار، الرياض 11134
المملكة العربية السعودية
فاكس: 3125 403 11 966+
تويتر: @M_Naif_AlSaud

ويُرجي إرسال نسخٍ إلى:

هيئة حقوق الإنسان
بندر بن محمد عبد الله العيبان
ص. ب: 58889، الرياض 11515
طريق الملك فهد
بناية 3، الرياض،
المملكة العربية السعودية
فاكس: 510 418 11 966+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم UA 9/17. للمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5897/2017/ar/

تحرك عاجل

ناشطان سودانيان على وشك الترحيل

معلومات إضافية

يقيم القاسم سيد أحمد في المملكة العربية السعودية منذ 1998، بينما يقيم بها الوليد إمام منذ 2013؛ ويعمل الاثنان في شركة توريدات بالرياض. أنشأ القاسم سيد أحمد مجموعة عامة على موقع "فيسبوك" تُسمى "مآسي حكم العسكر والكيزان في السودان"، والتي دأبت على انتقاد الحكومة السودانية، وفقًا لما ذكرته أسرة القاسم سيد أحمد، ولكنها تعرضت للقرصنة، منذ أن اعتُقل؛ كما كان الوليد إمام أحد أعضاء هذه المجموعة. وأعرب كلٌ من القاسم سيد أحمد والوليد إمام، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، عن تأييدهما ليوم العصيان المدني في السودان، احتجاجًا على إجراءات التقشف الاقتصادية الجديدة التي فرضتها الحكومة.

واعتقلهما ضباط أمن يرتدون ملابس مدنية في حوالي الساعة الخامسة عصرًا، في 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، خارج مقر عملهما. واقتيد كلٌ منهما إلى منزله، ثم قام الضباط بتفتيشهما. وفور اعتقال القاسم سيد أحمد، أخبر الضباط أسرته بأنهم من قسم الأمن بوزارة الداخلية، وبأنه سيُفرج عنه قبل منتصف الليل. ولم يُطلع الضباط أيًا من أسرتي الرجلين على أي أمرٍ بالاعتقال أو التفتيش. واحتُجز الرجلان كلاهما بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ وقت اعتقالهما، وحتى 13 فبراير/شباط 2017، حين سُمح لأسرتيْهما بالزيارة للمرة الأولى. بيد أنهما أُبقيا رهن الحبس الانفرادي حتى 6 مارس/آذار 2017، حين نُقل كلاهما إلى الزنزانة ذاتها. كما أنه لم يتسن لهما الحصول على تمثيلٍ قانوني منذ وقت اعتقالهما.

ووثقت منظمة العفو الدولية أيضًا حالة اعتقال أخرى لمواطن سوداني وناشط سياسي، يقيم في المملكة العربية السعودية. انظر التحرك العاجل "احتجاز ناشط سياسي سوداني بمعزلٍ عن العالم الخارجي" الذي

أصدرته منظمة العفو الدولية في 28 فبراير/شباط 2017 (https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5779/2017/ar/).

أما علاء الدين دفع الله الدفينة، أب لستة أبناء، ويبلغ من العمر 44 عامًا، ويعمل موظفًا بمدرسة لتعليم قيادة السيارات بمكة، غربيْ المملكة السعودية. فقد اعتقله أربعة ضباط من قوات الأمن بوزارة الداخلية في حوالي الساعة التاسعة صباحًا في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016، من شقته بمكة. وقاموا بتفتيش منزله وسيارته، وبمصادرة هاتفه ووثائقه، دون أمر اعتقال أو تفتيش. ويعمل علاء الدين الدفينة صحفيًا، كما أنه ناشط معارض منذ فترة طويلة، وأحد أعضاء "حزب الأمة القومي"، وهو حزب سياسي معارض في السودان. وقد أبدى علاء الدين الدفينة، مؤخرًا، تأييده لحملة العصيان المدني في السودان، في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016، عبر صفحته على موقع "فيسبوك". ويبدو أنه احتُجز بسبب بأنشطته على الإنترنت.

كما وثقت منظمة العفو الدولية العشرات من حالات القمع الذي مارسه "جهاز المخابرات والأمن الوطني السوداني" تجاه أنشطة معارضي الحكومة من النشطاء السياسيين ومدافعي حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني، في 2016 ومطلع 2017، وتلقت العديد من التقارير عن هذه الممارسات. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، اعتقل "جهاز المخابرات والأمن" ما لا يقل عن 23 عضوًا بأحزاب المعارضة السياسية. وقد جاءت هذه الاعتقالات كردٍ على احتجاجات متفرقة نظمها نشطاء وأعضاء بأحزاب المعارضة السياسية ضد ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، والمواصلات والمواد الغذائية، والدواء في السودان. كما دعا النشطاء السياسيون إلى تنظيم إضراب لمدة ثلاثة أيامٍ في كافة أرجاء البلاد في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تبعه إضراب آخر لمدة يومٍ واحد في ديسمبر/كانون الأول 2016، حظي بتأييدٍ كبير. وعلى الرغم من أنه أُفرج عن البعض من النشطاء ومدافعي حقوق الإنسان دون أن تُوجه لهم تهم، لا يزال 10 منهم على الأقل مُحتجزين، دون أن تُوجه لهم تهم، كما تعرض العديد للتعذيب أو ضروب أُخرى من المعاملة السيئة.

وبموجب مبادئ عدم الإعادة القسرية، فإنه يُحظر على المملكة العربية السعودية أن تنقل أفرادًا إلى بلدٍ آخر أو ولاية قضائية أُخرى، قد يتهددهم فيها خطر فعلي بالتعرض لانتهاكات أو تجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. ويحظى مبدأ عدم الإعادة القسرية بوضع القانون الدولي العرفي، مما يجعله مُلزمًا لكافة الدول،

وحتى تلك الدول التي لم تُصدق على المعاهدات المتعلقة بذلك. كما يُحظر على المملكة العربية السعودية، كدولة طرف بـ"اتفاقية مناهضة التعذيب"، أن تعيد أشخاصًا إلى الدول التي تتوافر بها أسبابًا حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنهم سيكونون عرضة لخطر التعرض للتعذيب.

الاسم: القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طه

النوع: ذكران

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 9/17 رقم الوثيقة: MDE 23/6439/2017 المملكة العربية السعودية
بتاريخ: 8 يونيو/حزيران 2017